

بسم الله الرحمن الرحيم



كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن
**The Impact of Government Expenditure on the
Economic Growth of Jordan**

إعداد
روان نايف البطاينة

إشراف
الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٤/٢٠١٥

تفويض

أنا الموقعة أدناه (روان نايف البطاينة) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها

الاسم :- روان نايف البطاينة

التوقيع :-

التاريخ:- / / ٢٠١٤

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: روان نايف البطاينة

الرقم الجامعي:

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال

الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستثلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: التاريخ / / ٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

(أثر الأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاردن)

وأجيزت بتاريخ: 2014/ /

إعداد

روان نايف البطاينة

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
.....
.....
.....

(رئيساً) المشرف

عضواً خارجياً

عضواً

عضواً

الدكتور حسين علي الزيود

الدكتور إبراهيم خريس

الدكتور علي القضاة

الدكتور تركي الفواز

الإهداء

إلى رفيق الدرب

إلى من يشاركني في السراء والضراء

زوجي الغالي

أهدي ثمرة الجهد

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى من أعطى فلا يكل العطاء

والذي الحبيب

إلى من علمتني أن العلم هو سلاح الحياة

إلى من قاسمتني السهر والعناء

أمي الحبيبة

إلى من هي نور حياتي

إلى من ملئت حياتي فرحاً

ابنتي (حبيبتني)

إلى من لا أطيق الحياة بدونهم

إلى رياحين حياتي

إخواني وأخواتي

إلى من كانوا لي القدوة الحسنة

إلى من كانوا لي النبراس المضيء

أساتذتي

أهدي هذه الرسالة المتواضعة راجية الله عز وجل أن تكون خير دليل ومعين.

روان

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فقد قال صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) ومن هذا المنطلق فإنني أحمد الله تعالى وأشكره أن من علي بإتمام هذه الدراسة فله الشكر والثناء أولاً وآخراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي القدير الدكتور حسين الزيود الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة وقدم لي الكثير من العون والمشورة والتوجيه فكان بحق نعم المعلم والمستشار فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك له في أهله وعمله.

كما أقدم شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على توجيهاتهم وتفضلهم في قبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة على ما جاء فيها راجياً أن أكون أهلاً للإفادة من توجيهاتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال. وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل البسيط.

والله ولي التوفيق

الباحثة

روان نايف

فهرس المحتويات

Contents

ي	ملخص
ك	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	المقدمة:
٣	مشكلة الدراسة:
٤	أهداف الدراسة:
٤	فرضيات الدراسة:
٥	الفصل الثاني الإطار النظري (للإنفاق الحكومي)
٦	مقدمة
٧	العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي
٨	العنصر الثاني: صدور النفقة عن هيئة عامة (الشخص العام القائم بالإنفاق)
٨	العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:
٩	المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي
١٤	المبحث الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية
١٤	١. الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقة:
١٤	٢. الفرع الثاني: التقسيم وفقاً لدورية النفقة (انتظامها):
١٦	٣. الفرع الثالث: التقسيم وفقاً إلى المعيار الاقتصادي:
١٩	المبحث الرابع: ضوابط الإنفاق الحكومي:
٢١	المبحث الخامس: الدراسات السابقة
٢١	أولاً - الدراسات العربية:
٢٢	ثانياً- الدراسات الأجنبية:
٢٤	الفصل الثالث الإطار العملي
٢٥	مقدمة:
٢٦	المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره
٢٦	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته:
٢٨	المطلب الثاني: طرق تقدير وقياس النمو الاقتصادي:
٣٣	المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية العامة في الأردن
٣٣	المطلب الأول: التطورات المالية خلال فترة التصحيح الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣):
٣٧	المطلب الثاني: التطورات المالية خلال فترة ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠٠٤-٢٠١٢):
٤٠	الفصل الرابع منهجية الدراسة
٤١	منهجية الدراسة:
٤١	مصادر جمع المعلومات:
٤٢	متغيرات الدراسة:
٤٢	الاختبارات المستخدمة
٤٢	نماذج الدراسة:
٤٧	طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:
٥٣	النتائج:
٥٤	التوصيات:
٥٥	قائمة المراجع

٥٦	أولاً- المراجع العربية
٥٨	ثانياً- المراجع الأجنبية

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
١.	هيكل النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)	٣٦
٢.	هيكل النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢)	٣٨
٣.	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	٥٠
٤.	اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول	٥١
٥.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول	٥٢
٦.	نتائج العلاقة السببية بين الإنفاق والنمو (Granger Causality) للنموذج الثاني	٥٢

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد

روان نايف البطانية

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

ملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج (Toda and Yamamoto (1995)، وبينت نتائج الدراسة أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة، وبعد اخذ الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة، أما اختبار التكامل المشترك فقد بين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، نتائج الانحدار بينت وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على المستوى الكلي على النمو الاقتصادي، وكذلك وجود أثر إيجابي لكل من الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي، والمدفوعات التحويلية على النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع النظرية الكينزية، وعدم وجود أثر لمدفوعات الفوائد على النمو الاقتصادي، أما نتائج اختبار السببية لـ Toda and Yamamoto (1995) فقد بينت وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي إي إن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وهذه النتائج مفيدة لصانعي السياسة المالية، حيث بإمكانهم تصنيف الإنفاق الحكومي كأحد مكونات النمو الاقتصادي، أما العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي فقد بينت النتائج إن النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق الحكومي.

The Impact of Government Expenditure on the Economic Growth of Jordan

By

Rawan Al-Bataniha

Supervisor

Dr. Hussein Ali AL-Zeaud

Abstract

The study aims to investigate the impact of government expenditures on economic growth during (1990-2013) using multiple regression and Toda and Yamamoto (1995) model, the study found, the following, unit root test showed that the time series of all variables are not stationary at level but after take the first difference all variables become stationary, co-integration test showed long equilibrium run relationship between variables, regression output showed positive impact of government expenditure at aggregate level on economic growth, in addition the results showed positive impact of current expenditure, capital expenditure, transfer payment on the economic growth, which compatible with Keynesians theory, it was also found that interest payment has no impact on the economic growth, the causality test of Toda and Yamamoto (1995) results showed that there is unidirectional causality from government expenditure to economic growth, this results useful for policy makers they can employ government expenditure as factor of growth, also the results also showed no causality from economic growth to government expenditure.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

إن العمل على تحسين الأداء الاقتصادي يعتبر من الأهداف المهمة لأي سياسة اقتصادية ويقصد هنا بالأداء الاقتصادي المؤشرات الاقتصادية التي عن طريقها يتم الحكم على وضعية الاقتصاد السائدة في تلك الدولة. ومن هنا تبرز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر على الحالة الاقتصادية، وبهذا فهو الهدف الرئيسي الذي تستهدفه السياسة الاقتصادية المتخذة حيث أنه مع وجود معدلات نمو اقتصادي عالية ذلك دلالة على تحسن في مستوى معيشة للمواطنين، ومعدلات بطالة منخفضة وزيادة في الاستثمار، فالنمو الاقتصادي لا يتصف كما هو الحال بالثبات بحيث تكون معدلاته متغيرة من سنة إلى أخرى، ولكن بالمجمل كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ومن هنا تأتي أهمية السياسات المالية المتبعة سواء في الدول النامية أم المتقدمة حيث تستخدمها هذه الدول للحصول على آثار مرغوبة وتجنب أخرى غير مرغوبة بالنسبة للاقتصاد القومي وقد ظهر مفهومها في نهاية الكساد العظيم عندما أشار إليها كينز وذلك بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالسياسات (الضريبية والإنفاقية والائتمانية).

ويعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي فهما كل لا يتجزأ وذلك انطلاقاً من مبدأ (العرض يخلق الطلب) فإن الإنفاق الحكومي يعتبر تحفيزاً هاماً للطلب الكلي الأمر الذي يولد استجابة من جانب العرض بشكل أكبر من هنا يزيد الناتج المحلي الإجمالي وبالمحصلة يزداد النمو الاقتصادي، ومن هنا توجه الاهتمام إلى دراسة وتفسير النمو المطرد في الإنفاق الحكومي حيث شمل جميع الدول على حد سواء الأمر الذي اقتضى تطوير نظرية علمية حول هذه الظاهرة، وقد تمثل ذلك في محاولتين، الأولى قام بها الاقتصادي الألماني (أدولف فاغنر) أما الثانية فقد كانت فرضية (الأثر الأزاخي). كذلك النمو الاقتصادي يأتي في صدد اهتمام العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب العديد من الأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في عملية تفسير النمو الاقتصادي.

ومن هنا سوف نقوم بتحديد الحجم الأمثل من الإنفاق الحكومي وأيضاً التعرف على مدى إنتاجية هذا الإنفاق حيث أنه إذا كانت قيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق موجبة هنا يتصف هذا الإنفاق بأنه منتج، وأن الإنفاق الحكومي في معدلاته الصحيحة الأمر الذي يقودنا إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

فمنذ بداية سبعينيات القرن الماضي لوحظ تزايد اهتمام الحكومة الأردنية بسياسة الإنفاق العام والرأسمالي منه بشكل خاص حيث أنها تعتمد في تمويل الرأسمالي منه على تدفق المساعدات الخارجية من جهة وعجز الموازنة للدولة من جهة أخرى مما أدى في كثير من الحالات إلى إيقاف الكثير من المشاريع التنموية والحيوية نتيجة تدفق المساعدات وتزايد الفجوة بين النفقات والإيرادات.

مشكلة الدراسة:

وفي ضوء العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة والركود الاقتصادي الذي عاشه الأردن في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وارتفاع الميل الحدي للمستوردات الأمر الذي أدى إلى تراجع واضح في ميزان المدفوعات الأردني ونقص حاد في احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، أدى إلى تبني الأردن سياسة ترشيد في الإنفاق العام دون الإخلال بمستوى الأداء والمتطلبات والابتعاد عن جوانب الإنفاق المظهري والعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ولكي يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لا بد من أن يمر بعدد من المتغيرات وبالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات تتغير نتيجة للزيادة أو الانخفاض في الإنفاق العام الذي بدوره عامل مهم في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي.

تتلخص مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

1. ما هو أثر النفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
2. ما هو أثر النفقات الجارية على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
3. ما هو أثر النفقات الاستثمارية على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
4. ما هو أثر المدفوعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
5. ما هو أثر مدفوعات الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
6. هل توجد علاقة سببية باتجاهين من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي وبالعكس؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك سعياً إلى الوصول إلى عدد من القواعد والأسس العلمية التي بدورها تعطي معدلات إنفاق حكومي سليمة تساعد بالوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لسنوات مقبلة.

وهنا تتلخص الأهمية للجانب النظري للدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي و إبراز آلية تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق العام، أما الجانب العملي فهي تعطي نظرة حول الآثار السياسية للإنفاق العام المطبقة في الأردن على النمو الاقتصادي من عام (١٩٩٠-٢٠١٣).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي ومكوناته على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال التعرف على أثر كل من النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، المدفوعات التحويلية ومدفوعات الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

اختبرت هذه الدراسة الفرضيات البديلة والعدمية التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى

H_0 : لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي.

H_{01} : لا يوجد أثر للنفقات الجارية على الناتج المحلي الإجمالي.

H_{02} : لا يوجد أثر للنفقات الاستثمارية على الناتج المحلي الإجمالي.

H_{03} : لا يوجد أثر للمدفوعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي.

H_{04} : لا يوجد أثر لمدفوعات الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H_0 : لا يوجد علاقة سببية باتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
الإطار النظري (للإنفاق الحكومي)
والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري (للإنفاق الحكومي) والدراسات السابقة

مقدمة

يمثل الاقتصاد المالي العام أو المالية أحد العلوم الاقتصادية التي تعنى بتحليل وتفسير الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي، وبذلك فإن المالية العامة تهتم بدراسة سلوك الحكومة في سعيها نحو تحقيق أهداف المجتمع، كتوفير الخدمات العامة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وغيرها من الأهداف. وعبر الزمن ومع تباين مدارس الفكر الاقتصادي وتطورها انعكس ذلك على فكر المالية العامة، حيث خضع الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي لتطورات عدة انعكست على نمطه ونطاقه.

وقد تناول هذا الفصل الإطار النظري للإنفاق الحكومي وتطور الفكر الاقتصادي وكذلك التعرف إلى السياسة المالية وذلك من خلال عدة مباحث وهي:

١. المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وعناصره ومظاهره.
٢. المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي.
٣. المبحث الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية.
٤. المبحث الرابع: ضوابط الإنفاق الحكومي ومحدداته.

كما تناول هذا الفصل عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وعناصره

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي. حيث أنه يشكل جزءاً من الطلب الكلي وبذلك فإن التغيرات التي تحدث فيه تعوض التغيرات التي تحدث في الإنفاق الخاص وهو بالطبع من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذلك يعكس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق مراقبة سيرتها الانفاقية.

ولتعريف الإنفاق الحكومي نجد أن تعريفاته غير محددة ومتغيرة وذلك بسبب التطور التاريخي لنشاط الدولة اقتصادياً حيث أنها انتقلت من دور الدولة الحيادية إلى الدولة المتدخلة. غير أن العديد من الكتب التي أمكن الإطلاع عليها اتفقت على التعريف التالي:

مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة (فليح، ٢٠٠٨).

النفقات الحكومية: هي الضرائب التي تتكبدتها الحكومة للحفاظ على المجتمع بشكل عام ولتنفيذ برامجها بشكل خاص، والواقع إنه ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى وبصورة أخص بعد الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدخل الوطني هو الآخر قد زاد في مختلف الدول، إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام تجاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل الوطني نتيجة للتحويل الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها (بن شنب، ٢٠٠٦: ٣).

فكأن النفقة العامة بهذا التعريف تشتمل على عناصر ثلاثة أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات التي تقوم بها الدولة، حيث تقوم بتلبية احتياجاتهم الجماعية، ولتلبية هذه الحاجات لا بد من أنها بحاجة إلى أموال تمكنها من الصرف والإنفاق للحصول على القوى العاملة التي تقوم بأداء هذه الواجبات والوظائف (ناشد، ٢٠٠٦: ٢٧).

وبالرجوع إلى تعريف النفقة العامة فإن هذا التعريف يشتمل على ثلاثة عناصر منها:

العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كئمن لما نحتاجه من منتجات وخدمات وثنماً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي نحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية، والتي نتولى تنفيذها وكئمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أو غيرها (ناشد، ٢٠٠٦).

إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، وتجنّبها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني والذي يبرز فيه مشكلة التقدير والتحديد في الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات العامة بناء على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة.

إن الإنفاق العيني قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، حيث يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى عدم الثقة وقد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين.

العنصر الثاني: صدور النفقة عن هيئة عامة (الشخص العام القائم بالإنفاق)

يتمثل بكون النفقة العامة يقوم بها شخص عام، فإذا لم تقم الدولة أو أحد هيئاتها بتنفيذ هذه النفقة فلا تعد نفقة عامة، فقيام شخص ما ببناء مستشفى بغرض تحقيق نفع عام فلا يعد مثل هذا الإنفاق إنفاقاً عاماً، وإنما هو إنفاق خاص ويعد من قبيل الإنفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل، الدفاع والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية، وكذلك التحويلات الحكومية، كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية (العلي وكداوي، ١٩٨٨ : ٩٠).

العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة وهذا يعني أنها لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة للأفراد. وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدل والمساواة بين الأفراد جميعاً (العنبي، ٢٠٠٥ : ٣٤).

المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي

تطور موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة كانت نتاجاً لتطور الفكر الاقتصادي عموماً والفكر المالي خصوصاً، إذ أنه مع تزايد الأزمات كالتضخم، الركود والانكماش، وتشعب العلاقات الاقتصادية وعجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع إضافة إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط الاجتماعي، جميعها عوامل ساهمت في مراجعة الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد (بيلادي، ١٩٩٨: ٩٨).

حيث تطورت النفقات العامة في كافة دول العالم دون استثناء إلا في بعض الحالات التي كانت بعض الدول تتبع سياسة ترشيد وتكشف في نفقاتها العامة وهذا بسبب الحالة الاقتصادية التي كانت تمر بها ومثال عليها الأردن عام (٢٠١٢) وذلك في محاولة لها للتخفيض من النفقات وزيادة الإيرادات عن طريق رفع الأسعار وزيادة الضرائب وإيجاد أوعية ضريبية جديدة. ولكن الوضع الطبيعي هو أن النفقات قد تطورت في كافة دول العالم خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، بعد الكساد العظيم (Great Depression) حيث اتجهت الدول المتقدمة إلى زيادة نفقاتها وذلك لتحديث وزيادة في النمو الاقتصادي وهذا التزايد يؤدي بالمحصلة إلى زيادة النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

اختلف الدور الذي تلعبه الدولة عبر العصور من دور الدولة الحارسة أي المتدخلة إلى الدولة المنتجة، حيث اختلفت وجهة نظر كل مدرسة من المدارس إلى حجم الإنفاق الحكومي والحد الأمثل له وفيما يلي إيضاح لذلك:

المدارس الفكرية الاقتصادية:

سيتم في هذا الجزء التعرض بشكل موجز لوجهات نظر المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة والتي يدور محورها بشكل أساسي حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

الإنفاق الحكومي في إطار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

قام على مجموعة من الدعائم أهمها الإيمان المطلق بقدرة قوى السوق على تحقيق التوازن التلقائي المستقر في السوق دون أي تدخلات حكومية. ولن المنافسة الكاملة هي الإطار الأساسي الذي يتعين أن يعمل عليه جهاز السوق لأنه لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وفقاً لمفهوم اليد الخفية (لآدم سميث) وأن العرض يخلق الطلب وفقاً لقانون (ساي) للأسواق وأخيراً حيادية النقود في النشاط الاقتصادي (أندراوس، ٢٠١٠: ١٠٦).

وفيما يتعلق بدور الإنفاق الحكومي في إطار الفكر الكلاسيكي فرغم أن الكلاسيك قد سلموا بوجود الإنفاق العام لمدى معين إلا أنهم رفضوا بشكل مطلق وجود أي دور مؤثر للإنفاق العام وذلك انطلاقاً من فرضية أن الإنفاق العام نوع من أنواع الإنفاق غير المنتج وعلى ذلك جاءت رؤيتهم لدور الإنفاق العام بأن يكون حيادياً لا يؤثر على قرارات العناصر الاقتصادية من منتجين ومستهلكين في مجالات الاستثمار، الاستهلاك، العمل والادخار، بمعنى أن الإنفاق الحكومي يجب أن لا يؤثر على حوافز الاستثمار والاستهلاك والادخار والعمل، ذلك أنه يترتب على أي إنفاق تغيير في قرارات العناصر الاقتصادية، فالقرارات وفقاً لهذه الرؤية يجب أن يكون واحداً قبل وبعد الإنفاق الحكومي وتأسيساً على ذلك يجب ألا يؤثر الإنفاق الحكومي على المراكز النسبية للمنتجين والمستهلكين بحيث لا يترتب عليه تحقيق منافع لبعض الفئات في مواجهة خسائر للبعض الآخر وهكذا ينتهي الفكر الكلاسيكي إلى فرضية مؤداها أن أفضل النفقات العامة هي أقلها مقداراً ومن أكثرها حيادية (أندراوس، ٢٠١٠).

ويمكن تلخيص رؤية المدرسة الكلاسيكية للإنفاق العام في النقاط التالية:

١. إن الإنفاق الحكومي هو بطبيعته إنفاق غير منتج.
٢. أنه رغم الطبيعة غير الإنتاجية للإنفاق العام إلا أن وجوده حتمي لكن في إطار أنشطة معينة يمتنع القطاع الخاص عن العمل بها.
٣. أن الإنفاق العام يجب أن يكون حيادياً وغير مؤثر على القرارات الاقتصادية والمراكز النسبية للعناصر الاقتصادية.
٤. أن أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً وفي إطار محدد للفكر الكلاسيكي.
٥. ضمنية توازن الموازنة العامة للدولة.

الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الاقتصادي الكينزي:

أخذت أفكار الاقتصاديين التقليديين في التلاشي تدريجياً بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير المتمثل في الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أرجاء العالم في الثلاثينات من هذا القرن وعلى الأخص ابتداءً من العام (١٩٢٩) وذلك مع عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي آلياً وتصدر أدوات السياسة النقدية والمصرفية (والتي كانت تنحصر في الرقابة على العرض النقدي وسعر الفائدة) وقد ظهرت نتيجة لذلك نظرية (المالية المعوضة) (Compensatory Finance) لدراسة آثار المالية العامة في النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا التطور نتيجة الفكر الكينزي (الذي ينبع من

نظرية كينز العامة في العمالة والفائدة والنقود)، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيراً من أفكار الاقتصاديين التقليديين فأوضح أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأصلي ولكن ليس بالضرورة على مستوى التشغيل لكامل.

وهكذا أخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية فقد قضى إلى حد كبير على مبدأ حيادية السياسة المالية غير أن الفكر الكنزوي واجه أزمة هزت كيانه تمثلت في فشله في التعامل مع مشكلة الكساد التضخمي وهذا يعني الوجود الآني والمتزايد لكل من البطالة والتضخم (حشيش، ١٩٨٣: ٤٣-٤٥).

الإنفاق الحكومي في الفكر المالي الحديث:

يرى الفكر الحديث أن النفقات العامة لها دور إيجابي بمعنى أنها تهدف إلى أحداث آثار اقتصادية واجتماعية بإضافة إلى آثارها المالية، بل أن النفقات العامة من أكثر وسائل الدولة أهمية في تحقيق الأهداف وإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فمثلاً نجد أن الدولة تمنح الإعانات لبعض الفروع الإنتاجية أو تقوم بالسيطرة التامة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة لذلك نجد أن الكثير من الدول اضطرت بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى التدخل في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأسباب متعددة خاصة بعد حلول الكساد الكبير في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالي، ومن بين أسباب هذا التدخل رغبة الدولة في إيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادي، وذلك بتجنب الأزمات الاقتصادية قبل وقوعها وبتخاذ الإجراءات المناسبة عند حلول الكساد للإسراع بانتشال الاقتصاد القومي رغبة في إقامة نوع من العدالة الاجتماعية بالحد من النشاط في التكتلات الرأسمالية الاحتكارية خاصة بعد انتشار الفلسفة الاشتراكية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعمل على إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ومن هنا يبدو انتقال الدولة في طور الدولة المتدخلة حيث أصبحت مسؤولة عند أحداث توازن اقتصادي واجتماعي (الجامع، ١٩٧٥: ٢٢).

الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية:

كانت السياسة الإنفاقية هي أول ما لفت النظر إلى السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي أكثر وسائل التثبيت فعالية ومرونة، وتطبيق هذه السياسة يتوقف على طبيعة كل قسم من أقسام الإنفاق ومدى استجابته للتغير المطلوب ويمكن تمييز ثلاثة أقسام من الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والمدفوعات التحويلية والانتقالية. وتؤثر هذه الفئات الثلاثة على مستوى الاستهلاك والحافز الشخصي على الاستثمار فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر وغير مباشر. والأثر المبدئي لزيادة الإنفاق الحكومي هو زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل المكتسب من قبل الأفراد وزيادة الدخل يولد بدوره إنفاقاً إضافياً يحفز على الإنتاج أكثر وبالتالي دخل أكبر (أثر المضاعف-المعجل).

- مظاهر الإنفاق الحكومي:

يتخذ الإنفاق الحكومي مظهرين اثنين:

(1) الإنفاق عن طريق قوة دفع شرائية (Pump-Pumping):

وهو إنفاق عام أولي يساعد على انعكاس النشاط الاقتصادي عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في الاقتصاد، ويقوم على الافتراض أن العلاقات بين الادخار والاستثمار والإنفاق التي أوجدت مستوى الدخل المنخفض في أول الأمر وأدت إلى ظهور حالة كساد سوق تستبعد بواسطة إنفاق حكومي مؤقت يهدف إلى تنشيط الإنفاق الخاص، وهذا النوع من الإنفاق يعالج المظاهر بدلاً من الأسباب الحقيقية، ذلك أن الأسباب الأصلية التي كانت سبباً في ظهور الكساد سوف تعاود الظهور عندما يتوقف دفع القوة الشرائية الجديدة، إلا إذا اتخذت علاجات أساسية أخرى.

(2) الإنفاق التعويضي (Compensatory Spending):

ويقوم هذا النوع من الإنفاق على أساس أن الحكومة تحاول خلق جو ملائم ومناسب لقيام الاقتصاد على أساس جهاز السوق، وهي مسؤولة عن تشجيع الاستثمار والإنفاق الخاص بكافة السياسات ولكن في حالة أن هذه السياسات لم تجد نفعاً، فإن عليها أن تعوض عن كل نقص يطرأ على الطلب الفعال بقيامها بالإنفاق التعويضي يجب أن يكون على نطاق كبير كما يجب أن يستمر حتى يوعد الإنفاق الخاص إلى الوضع الطبيعي، ويعد الاقتصاديان كينز وهانسن من أهم مؤيدي هذا النوع من الإنفاق لمعالجة حالة الركود الاقتصادي .

وحتى تؤتي برامج الإنفاق الحكومي ثمارها، يجب أن يتم اختيار التوقيت المناسب لإقامة المشاريع العامة، وانتقاء أولوية الإنفاق بعناية بحيث لا تكون منافسة مع مشروع حر، فدور الإنفاق الحكومي مكمل للإنفاق الخاص فإن الأخير قد يصاب بنكسة تذهب مزايا الإنفاق الحكومي كما أن أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي الفعال يعتمد على الطريقة التي يتم عن طريقها تحويل هذا الإنفاق، فحتى يكون الإنفاق الحكومي مولداً للدخل، فيجب أن يكون إنفاقاً جديداً ليس بديلاً عن إنفاق آخر، إذ يخفض الإنفاق الخاص ويزيد الإنفاق العام وبالتالي الحكومة عادة ما تلجأ إلى تحويل

نفقاتها إلى سياسة التمويل بالعجز (Deficit Financing) وهذه السياسة تعني أن الحكومة تتفق أكثر مما تحصله من الضرائب تاركة ميزانيتها غير متوازنة، ويحدث التمويل بالعجز عندما تقوم الحكومة بالاقتراض أو عندما تقوم بإصدار نقود جديدة تتفق منها وعليها، فإن التمويل بالعجز هو وسيلة لتمويل الإنفاق المولد للدخل، وهذه السياسة كما يراها كينز ملائمة في أوقات الكساد.

المبحث الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية

انتشر العديد من التقسيمات الاقتصادية للنفقة في كثير من دول العالم وذلك مراعاة بعض الاعتبارات الواقعية والعملية، وخاصة الاعتبارات الإدارية والوظيفية والسياسية التي تدعو غالباً إلى عدم الالتزام بالتقسيم الاقتصادي للنفقة وصياغة أنواع النفقات الخاصة بالدولة من خلال تقسيمات أخرى تتماشى مع الظروف الخاصة بها وبالتالي فإننا نتوقف هنا قليلاً لنقف عند أهم التقسيمات المعروفة في هذا المجال:

١. الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقة:

يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة وشائعة مؤداها تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعاً للوظائف الأساسية التي هي تؤيدها الدولة ومن ثم التقسيم تقسيماً وظيفياً (Functional Classification) للنفقات العاملة.

وفقاً لهذا التقسيم يمكن التمييز بين أنواع مختلفة، من النفقات تبعاً للوظائف التالية (الوادي وآخرون، ٢٠٠٠):

- ١) الوظيفة الاقتصادية للدولة ومن أمثلتها (القيام بالاستثمارات وتقديم الإعانات المشروعات).
- ٢) الوظيفة الاجتماعية التي تستهدف أساساً: النهوض بعبء الخدمات الاجتماعية بالمعنى الضيف (كمنح والإعانات الاجتماعية المختلفة للأفراد ذوي الدخل المحدود).
- ٣) الوظيفة الإدارية هي تلك التي تتعلق بسير المرافق العامة وتحقيق الأمن الداخلي.
- ٤) الوظيفة الثقافية المرتبطة بتطور التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي في المجتمع.

٢. الفرع الثاني: التقسيم وفقاً لدورية النفقة (انتظامها):

نميز وفقاً لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين النفقات العامة العادية والعامة غير عادية والنفقات التيسيرية (الجارية):

أ. النفقات غير العادية والاستثنائية:

والتي يطلق عليها (النفقات غير الجارية)، والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية أي التي لا يتم تحققها دائماً، ولا يتكرر تحققها في فترات دورية منتظمة هي السنة عادة، والتي يتم تمويلها من خلال الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد.

ولكن مع تطور وأتساع نشاط الدولة أصبح من الصعب التفريق بين النفقات العادية والنفقات غير العادية لذلك لجأت العديد من الدول إلى التقسيمات السابق ذكرها في الدراسة (الوادي وآخرون، ٢٠٠٠: ١٥٥).

ب. نفقات عامة (عادية):

حيث إن هذه النفقات العامة العادية والتي يطلق عليها النفقات العامة الجارية ارتباطاً بأنها تتحقق عادة ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، غالباً ما تكون سنوية وليس المقصود هنا تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة إلى أخرى ولكن يقصد به وجود بنودها بشكل سنوي في الميزانية، وتقوم الدولة بتمويل هذه النفقات من إيرادات الدولة العادية المشتملة على الضرائب وإيراداتها من أملاكها العامة ويعتبر هذا النوع من النفقات العادية الجارية هو الأكبر من ناحية هيكل النفقات في الدول العربية حيث يشتمل ما نسبته ٧٣,٩% من هيكل النفقات في الدول العربية حسب تقرير البنك العربي للإنماء الصادر في عام (٢٠٠٩) (الوادي وآخرون، ٢٠٠٠).

وفي الواقع إذا كان هذا التقسيم يبدو صحيحاً في مظهره فإنه في حقيقة الأمر منتقد من حيث الأساس الذي يعتمد عليه أو من حيث الغرض الذي يهدف إليه. فالتقسيم إلى النفقات العادية وغير عادية يقوم على أساس نسبي تحكيمي فهو يستند إلى قاعدة تعتمد على واقعة التكرار السنوي للنفقة فإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة أكثر من (٥-١٠) سنوات فإن العديد من النفقات العامة غير العادية تتحول إلى نفقات عامة عادية إذا ما أخذنا أن الاتجاه الحديث في بعض هذه الدول هو وضع الخطط المالية لفترات تزيد عن السنة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المنظور الضيق لفترة زمنية أقل من سنة فإن عدد النفقات العامة العادية تتحول إلى نفقات عامة غير عادية.

ج. النفقات الجارية (التيسيرية):

وهي عبارة عن النفقات التي تنفقها الدولة وبصفة متكررة لتقديم الخدمات للمواطنين لمواجهة الالتزامات المستحقة بموجب التشريعات المعمول بها (اليحيى والخريوش، ١٩٩٦: ١٤٢). ويشمل الإنفاق الجاري النفقات المتكررة للجهاز المدني والجهاز العسكري والإنفاق على الخدمات مثل: التعليم والصحة ونفقات أخرى عامة، مثل دعم بعض السلع الضرورية، وفوائد القروض الداخلية والخارجية، البعثات العلمية، دعم المؤسسات الحكومية، التي تصنف ضمن برامج مستقلة تتبع لوزارة المالية، بغض النظر عن الجهة المستفيدة من هذا الإنفاق حيث يتم الإنفاق من هذه البنود مركزياً من قبل وزارة المالية.

د. النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية:

وهو الإنفاق الذي يقوم بتحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، وبالتالي فإنه يدخل في العملية الإنتاجية وذات تأثير في رأس المال النقدي، وكافة الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية. أي الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة عند قيام بإنشاء مباني أو مشاريع إنتاجية أو إقامة مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق... الخ، وعادة ما يطلق عليه بالإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية التي تتولى الدولة عملية الإشراف عليها وخلق ثروات جديدة وذلك نتيجة لاستبدال أصول ثابتة مستهلكة، أو بواسطة إحلال آلات ومعدات حديثة تكنولوجيا محل أخرى أقل كفاءة (وزارة المالية، ١٩٩٦).

وبهذا التقسيم نرى أنه يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز إلى معيار التكرار والدورية في تصنيفه إلى النفقات العامة ولأنه مع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فكل النفقات أصبحت تتكرر سنوياً وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتيسير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

٣. الفرع الثالث: التقسيم وفقاً إلى المعيار الاقتصادي:

تقسم النفقات وفقاً لأثرها على الدخل إلى: (*)

أ) نفقات حقيقية:

وهي تمثل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات الإنتاجية مثل (أرض، رأس مال، عمل) ضرورية لقيام الدولة بوظائفها التقليدية من أمن ودفاع وعدالة ومرافق عامة بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية مجموعتين من النفقات، النفقات الاستهلاكية والتي تشمل النفقات الحكومية الجارية التي تنفق في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية من رواتب وأجور موظفين إلى نفقات الصيانة من مستلزمات إنتاج لازمة تشغيل المرافق العامة (عثمان، ٢٠٠٣: ٤٥٤).

ب) النفقات التحويلية (Transfer Payment):

* أول من نادى بهذا التقسيم هو (بيجو).

وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هي إعادة توزيع الدخل والتقليل من التفاوت الاجتماعي، وبصفة عامة قد تعتمد على التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على عدة معايير وهي (الوادي وعزام، ٢٠٠٧: ١٤٢):

١. معيار المقابل المباشر:

ويقصد بالمقابل المباشر ما تحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقة تحويلية بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجاناً وكونها لم تقدم من دون مقابل بل أن المقابل هو عبارة عن خدمات الموردین المقاولین الذين قاموا بعمليات إنشاء مرافق صحية وتعليمية وكذلك خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمي وأطباء وأخصائيين.

٢. معيار الزيادة المباشرة في الدخل القومي:

تعرف النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزءاً من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة. وذلك كنفقات الاستثمارية العامة مثلاً، أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي تؤدي إلى استهلاك غير مباشر للموارد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

٤. الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

يعتمد هذا التقسيم للنفقات العامة على مبدأ أشمل للإنفاق وبناء على ذلك تقسم النفقات العامة وفقاً لنطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية نفقات عامة محلية.

وللتمييز بينهما هناك ثلاثة معايير يمكن الاعتماد عليها وهي (الصكبان، ١٩٨٦: ١٠٥ -

١٠٦):

(أ) معيار المستفيد من النفقة:

تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية بحيث إذا كانت النفقة العامة موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل نفقات الكهرباء الهاتف الماء... الخ. ويؤخذ على هذا المعيار أن النفقات العامة المحلية يعود نفعها على جميع المواطنين في المجتمع.

ب) معيار من يتحمل عبء النفقة العامة:

تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم. انتقد هذا المعيار لأن الكثير من النفقات المحلية تمول عن طريق الإعانات من الموازنة العامة للدولة، ولهذا فإن عبء النفقات المحلية يقع على عاتق المجتمع بأكمله وليس على مجتمع الإقليم.

ج) معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة:

يرى بعض الاقتصاديين أن أفضل معيار هو بالنظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة ومن ثم فإن النفقة العامة مركزية، أن وردت في الموازنة العامة وتكون النفقة العامة محلية إن وردت في موازنة الإقليم، بغض النظر عن الاستفادة منها عن يتحمل عبئها. وقد انتقد هذا المعيار من ناحية أن تقسيم النفقات العامة ودرجتها في الموازنة العامة للدولة والموازنة المحلية يعتمد على اعتبارات تاريخية وسياسية مختلفة. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا التقسيم إلا أنه لا يخلو من الفائدة من الناحية الإدارية فهو يساعد على إجراء مقارنة في الإنفاق على مستوى الإقليم وتحديد نصيب الفرد من هذا الإنفاق في كل إقليم كما يسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال فترات مختلفة، الأمر الذي يمكن السلطة المركزية من تحديد أي الأقاليم هو المحتاج إلى إعانات (شامية والخطيب، ١٩٩١: ٧١).

المبحث الرابع: ضوابط الإنفاق الحكومي:

تلقى دراسة حجم النفقات العامة اهتماماً كبيراً من جانب علم المالية العامة، حيث تفيد كثيراً في معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لمباشرة النشاط المالي للاقتصاد العام، لهذا فإن العناية ببيان الضوابط التي تحكم سلوك الدولة بمختلف هيئاتها والمشروعات العامة الداخلة في نطاق هذا الاقتصاد وهي بعد إجراء نفقاتها العامة وكيفية التحقق من استمرار ما توجبه هذه الضوابط، فضلاً عن صدور الإنفاق الذي تقوم به من خلال العوامل المختلفة المحددة له كما وكيفاً.

يقصد بضوابط النفقة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصادياً واجتماعياً (خلف، ٢٠٠٨: ١١١).

١. ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة ويعتبر هذا الضابط قديماً في الفكر الاقتصادي محل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين (ناشد، ٢٠٠٦: ٥١). ويعتبر اشتراط تحقق المنفعة القصوى في النفقة العامة شرطاً منطقياً إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي ترتبت عليها بالنسبة إلى المجتمع وبالتالي فإنه إذا لم توجد منافع عامة تعود على المجتمع من إجراء النفقة في مجال معين فإن تدخل الدولة بالإنفاق لا يوجد مبرراً له.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها آثار عديدة اقتصادية واجتماعية ظاهرة ومخفية حاضرة أو مستقبلية. وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة (الهييتي والخشالي، ٢٠٠٥: ٣٤):

(أ) **الاتجاه الشخصي:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد من ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، ويأخذ عليه صعوبة تطبيقية واقعية، ويعتبر دي فيتى دي ماركو (De viti De Morce) وبيجو (Pigon) من أشهر ممثلي هذا الاتجاه.

(ب) **الاتجاه الموضوع:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق الحكومي تقاس من خلال ما تحققه من معدلات نمو اقتصادي وزيادة محققة في الدخل القومي، إذ أنه إذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافق للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول بأنها نفقات نافعة.

ومع وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة العامة في الإنفاق العام وهي (حشيش، ١٩٩٦: ٨٥):

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد.
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان.
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين.
- مستوى الخدمات الاجتماعية مقدمة للمواطنين.

٢- ضابط الاقتصاد:

يعد الاقتصاد في الإنفاق شرطاً ضرورياً لأعمال ضابط المنفعة، إذ من البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تصدر إلا إذا كان تحققها ناتجاً عن استخدام أقل نفقة ممكنة ولهذا فإنه يتعين على سائر الهيئات والشركات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، وهنا يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق، فضلاً عن التوفير في الإنفاق والعمل على زيادة الإنتاجية (Productivity) (حشيش، ١٩٩٦: ٨٢).

المبحث الخامس: الدراسات السابقة

حاولت الباحثة تتبع مجموعة من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة والتي اهتمت بدراسة كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية:

أولاً – الدراسات العربية:

١ . دراسة العيسى (٢٠٠٦) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة .

هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السعودية والكويت والإمارات من عام (١٩٧٢-٢٠٠٢)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ . وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن أهم الصفات المشتركة بين الدول محل الدراسة اعتمادها على النفط ووجود هيكل إنتاج غير متنوع، وأنه يجب النظر إلى وضع الموازنة العامة لدول محل الدراسة كونها تعكس البرنامج الاقتصادي الحكومي، وبينت نتائج اختبار جوهانسن تكامل مشترك للمعادلة الخاصة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة أن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في وأنها لا تتعد عن بعضها كثيراً بحيث تسلك سلوكاً مشابهاً، ودلت اختبارات تصحيح الخطأ للدول محل الدراسة على ان معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوياً إحصائياً، كما بينت نتائج نماذج تصحيح الخطأ التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير للدول الثلاث.

٢ . دراسة البطاينة (٢٠٠٩) بعنوان: الإيرادات والنفقات الحكومية: اختبار السببية للأردن .

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية للأردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨) وقد استخدمت هذه الدراسة للوصول إلى العلاقة السببية عدة اختبارات من أهمها: اختبار التكامل المشترك ومنهجية تصحيح الخطأ وتوفر هذه التقنية الإحصائية قناة إضافية تبين العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية. وكان من أهم النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن لعلاقة السببية أحادية الاتجاه التي تمتد من النفقات إلى الإيرادات الحكومية. تشير إلى تفضيل لتخفيض النفقات وذلك لتخفيض العجز الحكومي وهو ما يسمى باللجوء إلى السياسة التقشفية والتقليل من النفقات الحكومية.

٣ . دراسة المزروعى (٢٠١٢) بعنوان: أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة لقياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ باستخدام دالة الانحدار وبيّنت النتائج أن هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي إذ أن زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (٤.١٥٩) مليون درهم، كما أن الإنفاق العام يسهم بنسبة (٩٠)% في شرح التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتفسيرها. كما أظهرت النتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (John and George (2005 بعنوان: العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اليونان، بريطانيا وإيرلندا، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ونموذج جرانجر لسببية، وبيّنت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي لكل من الدول الثلاثة في المدى الطويل والقصير.

٢- دراسة (Gholamreza, Majid and Elahe (2012 بعنوان: الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي: حالة إثنا عشر دولة آسيوية.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لـ ١٢ دولة آسيوية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٩ باستخدام نموذج تودا وياموتا (١٩٩٥)، وقد بيّنت النتائج أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لـ ٦ من الدول وعدم وجود علاقة سببية لباقي الدول.

٣- دراسة (2013) Chude, and Chude بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجريا.

هدفت قياس أثر الإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٢، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وبينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي في نيجريا.

٤- دراسة (2014) Suliman بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الأردني.

هدفت الدراسة لاختبار أثر الإنفاق الرأسمالي والجاري على التعليم والصحة في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، باستخدام نموذج الانحدار، وقد بينت النتائج وجود أثر لكل من الإنفاق الرأسمالي والجاري على التعليم والصحة.

أما هذه الدراسة فتهدف إلى قياس أثر الإنفاق الكلي على النمو الاقتصادي وكذلك أثر مكونات الإنفاق الكلي (الجاري، الرأسمالي، المدفوعات التحويلية ومدفوعات الدين) على النمو الاقتصادي، إضافة إلى معرفة أي من المتغيرات (الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي) يسبب الآخر، لما لهذه النتائج من فوائد لصانعي السياسة المالية.

الفصل الثالث الإطار العملي (النمو الاقتصادي وتطوره في الاقتصاد الأردني)

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي وتطوره في الاقتصاد الأردني

مقدمة:

لاقى النمو الاقتصادي اهتماماً عالمياً كبيراً لأنه دليل على تقدم الأمم، وتحضرها وتحديثها عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية، ذلك كون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي. وأما الدول النامية فأنها تعاني من اختلالات هيكلية لا بد من معالجتها حتى ترتقي فيما بعد إلى مرحلة النمو الاقتصادي وذلك نتيجة وجود مقومات وكوابح تعيق السير الحسن للعمليات الإنتاجية في الدول النامية، حيث يظهر التخلف الاقتصادي عادة بعد فترة طويلة من النمو وأبرز ما يميزه انخفاض حجم النشاط الاقتصادي أي نقص في الناتج المحلي الإجمالي.

ويشتمل هذا الفصل على ما يلي :

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته.

المطلب الثاني: طرق تقدير وقياس النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية العامة في الأردن .

المطلب الأول: التطورات المالية خلال فترة التصحيح الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣).

المطلب الثاني: التطورات المالية خلال فترة ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠٠٤-٢٠١٢).

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أي أزداد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته:

١. مفهوم النمو الاقتصادي:

(يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن الزيادة في الإنتاج في المدى الطويل). ويعرف:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج بلد معين (Vanbove).
 - ويرى بونيه أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة تقيس حجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفرض تطويراً فعالاً أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة (مصطفى وأحمد، ١٩٩٩: ٣٩).
 - ويقول محمد زكي خيري "أن النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي" (البناء، ٢٠: ٢٠٠٠).
 - ويعرفه فيليب بيرو "الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي وهو الناتج الصافي الحقيقي (مصطفى وأحمد، ١٩٩٩: ٣٩).
 - كذلك يعرف بحدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط تصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجمية، ٢٠٠٧: ٧٣).
- وأخيراً اخترنا تعريفاً عاماً وواسعاً للنمو الاقتصادي "تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج القومي مع معدل الزيادة في عدد السكان والنمو المكثف، والذي يعني زيادة في متوسط تصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة، من الناتج القومي" (روزة، ١٩٩٠: ٨).

٢. محددات النمو الاقتصادي:

تعتبر الغالبية العظمى من الاقتصاديين أن المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي هي تراكم رأس المال، ازدياد عدد السكان، التقدم التكنولوجي.

(أ) التراكم الرأسمالي:

يجدر الإشارة بالدور الذي يلعبه، رأس المال في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني وهو نوعان رأس مال مادي الذي يتكون من مخزون المجتمع من الآلات ومعدات وطرق ومطارات وموانئ وغيرها من البنى الأساسية التي توفر البيئة اللازمة للقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع والنوع الثاني هو رأس المال البشري الذي يمثل حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة التي يملكها المجتمع (اليونس، www.darassalam.ae/print.asp?conte).

(ب) التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

١. إنتاج كميات أكبر بنفس كمية عناصر الإنتاج.

٢. إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج أي أن التقدم التكنولوجي يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي فإنه حتى وأن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تكنولوجي فأن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي (بحوث حول النمو الاقتصادي، www.starimes.com/f.aspx?32344602).

(ج) معدل الزيادة في عدد السكان:

لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي "وحدها بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما، إذ لا بد أن تترافق هذه الزيادة للحصول زيادة متحققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني. هو أن نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني في مجتمع الدراسة وبناء عليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني - معدل النمو في التعداد السكاني

فمن المعادلة السابقة نلاحظ أن معدل النمو في التعداد السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الاقتصادي في الدول ولا بد على هذه الدول أن تسهم بتخفيض نسبة النمو السكاني لديها إذا كان هدفها تحقيق معدلات اقتصادي مرتفعة.

المطلب الثاني: طرق تقدير وقياس النمو الاقتصادي:

تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي في كونه مؤشراً صحيحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى ذلك " لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وقياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس لمعدلات نمو أخرى من أهمها الناتج القومي الإجمالي، وطبعاً هو يقاس من فترة إلى أخرى وهي بالعادة سنة واحدة، ويمكن أيضاً قياسه بدراسة المستوى المعيشي لأفراد في هذا البلد ويقاس أيضاً بقيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد بالمتوسط وبالتالي تبرز خمس طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

$$1. \text{ الطريقة الأولى: } \frac{GNP_2 - GNP_1}{GNP_1}$$

Gross National Product 2013 – Gross National Product 2012
Gross National Product 2012 والمقصود بها:

2. الطريقة الثانية (طريقة القيمة المضافة):

تعرف القيمة المضافة أنها: " ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال السلع في عملية ما".
حيث أن:

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.
 - المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.
- وتعتبر طريقة القيمة المضافة، من أكثر الطرق دلالة وتعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة التكرار في قيم بعض المنتجات على حساب قيمة الناتج الداخلي الخام. حيث أنه تبعاً لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام:

مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي، أي أن الناتج الداخلي الخام هي إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة الازدواج في حساب قيم الناتج الداخلي الخام.

٣. الطريقة الثالثة (طريقة الدخل):

الدخل القومي: هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة وتشتمل (أبحاث في النمو الاقتصادي، ١٤٣١هـ: ٣٣):

١. الأجور والمرتببات: جزء مهم ورئيسي، وهي أحد مكونات الناتج القومي.
 ٢. الأرباح: تقسم الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين هما:
 - ❖ دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
 - ❖ أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة.
 ٣. الربح والإيجار: ويعود على مدفوعات خدمات الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى.
 ٤. الفوائد: وتشتمل الفوائد الربوية المصرفية التي يعطها البنك وعماله عند إيداعهم من مدخراتهم وكذلك تشمل الفوائد التي تدفعها الشركات للأشخاص المقترضين منها.
 ٥. الإهلاك: الآلات مع مرور الزمن التي تحتاج إلى صيانة وقطع غيار أو استبدال للإحلال مكانها.
 ٦. الضرائب غير المباشرة: تفرض على الشركات وتدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي.
- ومن هنا فالناتج القومي الخام يقيس إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي نصل لنتيجة مفادها:

الناتج القومي الخام = الدخل الوطني

- صافي الناتج القومي = الناتج القومي الإجمالي - الإهلاك.

- الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب غير المباشرة.

٤. الطريقة الرابعة (معدل النمو المركب) (نجاد وعبدالوهاب، ٢٠٠٨: ٣٣٩):

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة ويستخدم هذه المعدل في تقسيم الخطط الحكومية المتوسطة طويلة الأجل فإذا أشرنا إلى معدل نمو المركب بالرمز (Tcc) فإن حسابه يكون وفقاً للمعادلة التالية بحيث أن:

$$Tcc = \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDPO}} - 1$$

GDPn: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.

GDPO: تعني متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة

N: طول الفترة الزمنية.

٥. الطريقة الخامسة (طريقة الإنفاق):

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل. وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فأن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$y = C + I + G + (x - M) = \text{الإنفاق الكلي}$$

y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

(x - M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

نظريات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

سوف نستعرض في هذا الجزء أهم النظريات التي ربطت الإنفاق بالنمو:

نظرية الإنفاق العام النمو (Musgrave Theory of Public Expenditure Growth)

وقد طرحت هذه النظرية من قبل موسغريف حيث وجد أن تغيرات في مرونة الدخل للطلب على الخدمات العامة في ثلاثة مستويات لنصيب الفرد من الدخل. حيث قال أن مستويات منخفضة من نصيب الفرد من الدخل، تؤدي إلى طلب منخفض جدا على الخدمات العامة، والسبب في ذلك حسب قوله أن هذا الدخل يخصص لتلبية الاحتياجات الأساسية وأنه عندما يبدأ الدخل في الارتفاع فوق هذه المستويات من الدخل فإن الطلب على الخدمات التي يوفرها القطاع العام مثل الصحة والتعليم والنقل يبدأ في الارتفاع، مما اضطر الحكومة لزيادة الإنفاق عليهم. ولاحظ أنه عند مستويات مرتفعة من نصيب الفرد من الدخل، خاصة في الاقتصاديات المتقدمة، فإن معدل نمو القطاع العام يميل إلى الانخفاض حيث أن أكثر الأساسيات تم إشباعها (Musgrave, 1956).

نظرية زيادة أنشطة الدولة (Wagner's Law, Theory of Increasing State Activities)

قانون فاغنر هو المبدأ الذي سمي على اسم الاقتصاد الألماني ادولف فاغنر (1835-1917). فاغنر وضع قانون الارتفاع في النفقات العامة من خلال تحليل الاتجاهات في نمو الإنفاق العام وفي حجم القطاع العام. يفترض قانون فاغنر أن: (1) تمديد مهام الدول يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام على إدارة وتنظيم الاقتصاد؛ (2) تطور المجتمع الصناعي الحديث من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الضغط السياسي لتحقيق التقدم الاجتماعي والدعوة إلى زيادة بدل النظر في السلوك الاجتماعي للصناعة (3) ان ارتفاع الإنفاق العام سيكون أكثر من الزيادة النسبية في الدخل القومي وبالتالي سوف يؤدي إلى التوسع النسبي في القطاع العام. Musgrave and (1988) Musgrave، دعم قانون واغنر، ورأى أنه في الدول المتقدمة صناعاً، فإن حصة القطاع العام في الاقتصاد الوطني ينمو باستمرار.

النظرية الكينزية (The Keynesian Theory)

جميع الاقتصاديين الذين ناقشوا العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كان كينز من بين الأكثر من لاحظ هذه العلاقة. كينز اعتبر أن النفقات العامة عامل خارجي والتي يمكن

استخدامها كأداة من أدوات السياسة لتعزيز النمو الاقتصادي. من الفكر الكينزي، فإن الإنفاق العام يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي. حيث ان زيادة في الاستهلاك الحكومي من يؤدي إلى زيادة في التوظيف والربحية والاستثمار من خلال تأثيرات مضاعفة على الطلب الكلي. ونتيجة لذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

نظرية سولو (The Solow Theory)

روبرت سولو وسوان. قدما نموذج سولو في عام ١٩٥٦. والمعروف أيضا باسم نموذج سولو-سوان أو ببساطة نموذج سولو. في نموذج سولو، مع ثبات العوامل الأخرى، فإن معدلات نمو الادخار / الاستثمار والسكان هي محددات هامة للنمو الاقتصادي. ارتفاع معدلات الادخار / الاستثمار تؤدي إلى تراكم المزيد من رأس المال للعامل الواحد، وبالتالي المزيد من الإنتاج لكل عامل. من ناحية أخرى، فإن النمو السكاني المرتفع له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لأنه ببساطة جزء كبير من الادخار في الاقتصاديات ذات النمو السكاني المرتفع يستخدم للحفاظ على نسبة رأس المال إلى العمل المستمر. في غياب التغير التكنولوجي والابتكار، وزيادة في رأس المال للعامل الواحد لن يقابله زيادة نسبية في الناتج لكل عامل بسبب تناقص العلة. وبالتالي تخفيض راس المال من شأنه أن يخفض معدل العائد على رأس المال (Solow,1956).

نظرية النمو الداخلية (The Endogenous Growth Theory)

التحسين الأساسي في نظرية النمو الداخلية على النماذج السابقة هو أنه يحاول بشكل واضح لنموذج تكنولوجي (أي يبحث في محددات التكنولوجيا) بدلاً من افتراض أن تكون التكنولوجيا عاملاً خارجياً. في الغالب، فإن النمو الاقتصادي يأتي من التقدم التكنولوجي، والذي هو في الأساس يعتمد على قدرة المنظمة الاقتصادية في استغلال الموارد الإنتاجية على نحو أكثر فعالية مع مرور الوقت. الكثير من هذه القدرة تأتي من عملية التعلم لتشغيل مرافق الإنتاج التي أنشئت حديثاً بطريقة أكثر إنتاجية أو أكثر عموماً من التعلم لمواكبة التغيرات السريعة في هيكل الإنتاج الصناعي (Verbeck, 2000).

المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية العامة في الأردن

سيتم في هذا الفصل إعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) حيث سنتناول بالوصف والتحليل الملامح العام للاقتصاد الأردني من حيث إجراءات التصحيح الاقتصادي أو ما مر بها من أزمات اقتصادية، وما أحدثته في ميزان المدفوعات من وفر أو عجز. كذلك سنتناول هيكل الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والسياسات المرافقة للإنفاق الحكومي سواء كانت سياسات توسع في الإنفاق أو ترشيد، وسيتم إلقاء الضوء على أداء المؤشرات الاقتصادية، حيث تحتوي هذه المؤشرات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية لكافة مؤشرات الأداء، كمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ومعدلات الدخل الفردي، كذلك شملت المؤشرات اتجاهات التجارة الخارجية للأردن وميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

وللتعرف على أهم سمات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢) تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى فترتين فرعيتين الفترة الفرعية الأولى تمتد من عام (١٩٩٠-٢٠٠٣) وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي التي تتبناها الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وذلك بهدف تصويب أوضاع الاقتصاد الوطني أما بالنسبة إلى الفترة الفرعية الثانية تبدأ من عام (٢٠٠٣-٢٠١٢) حيث حقق الأردن معدلات نمو موجبة إذا ما قارناها بمعدلات نمو لبعض الدول الكبرى وهذا ما سيتم توضيحه في سياق هذا المبحث.

المطلب الأول: التطورات المالية خلال فترة التصحيح الاقتصادي (١٩٩٠ - ٢٠٠٣):

في هذه المرحلة قامت الحكومة الأردنية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان في عام (١٩٨٩) بتطبيق برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي متوسط الأجل للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بشكل جذري وبالتالي للتغلب على الصعوبات التي اكتفت مسيرته التتموية، وقد تمكن الاقتصاد الأردني في الشهور السبعة الأولى من عام (١٩٩٠) من استعادة مقومات الاستقرار، وأظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية اتجاهًا إيجابيًا نحو تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج بل أن إنجاز بعضها فاق ما توقعه البرنامج للعام بأكمله، إلا أن نشوب أزمة الخليج في شهر آب (١٩٩٠) وما ألقته من أعباء إضافية ثقيلة على الوضع الاقتصادي في المملكة وعودة نحو ألف مواطن من الكويت ودول الخليج الأخرى، وتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج وانخفاض الصادرات الأردنية وتوقف المساعدات

العربية إلى جانب تراجع الحركة السياحية وأنشطة النقل وتجارة الترانزيت الشحن، خلق نوعاً من عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي الأردني وقد أدى إلى تراجع أداء معظم الفعاليات الاقتصادية خلال الشهور الخمسة الأخيرة من عام (١٩٩٠) إلى عكس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي دون تحقيق الأهداف المتوقعة من البرنامج، الأمر الذي ترتب عليه عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق البرنامج (البنك المركزي، ١٩٩٠).

وبهدف معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية والسياسية والمحلية والإقليمية بما يساعد في دفع وتيرة النشاط المحلي في إطار من الاعتماد بصور أكبر على الإمكانيات الذاتية، فقد تحركت السلطات الحكومية في اتجاهين مستقلين: أحدهما تبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للأعوام (١٩٩٢-١٩٩٨) والآخر بناء إستراتيجية إنمائية جديدة تمثلت بإعداد مشروع خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للسنوات (١٩٩٣-١٩٩٧) تتسجم مع برنامج التصحيح الاقتصادي وتمثل توجهاً جديداً نحو تحري الاقتصاد والأسواق ودعم القطاع الخاص، وتحقيق أهداف المجتمع الأردني في مكافحة الفقر والبطالة.

وقد تمكن الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) من المضي قدماً في تحقيق معدلات نمو معتدلة نسبياً في الناتج الإجمالي الحقيقي، وذلك باستبعاد النمو الاستثنائي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام (١٩٩٢) والبالغ ١٤.٤ % والذي يعزى بشكل أساسي ارتفاع وتيرة الطلب المحلي لغايات الاستهلاك والاستثمار الناجم عن العودة القسرية لأعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الكويت وما رافقه من تزايد في تدفق لمخدراتهم، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بلغت نسبته في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) نحو (٤.٠) % كما ارتفعت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية لتصل في عام (١٩٩٨) نحو (١.١٦٩.٠) مليون دولار، وانخفض معدل التضخم من (٢٥.٧) % في عام (١٩٨٩) ليصل إلى (٣.١) % في عام (١٩٩٨)، كما انخفض في عام (١٩٩٨) كل من الرصيد القائم للدين للعام الخارجي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى (٩٥.١) % ومعدل خدمة الدين إلى (١٤.٤) % وفي المقابل، فقد استمر ميزان المدفوعات في تحقيق عجز باستثناء عام (١٩٩٧) حيث سجل وفراً مقداره (١٩٣.٣) مليون دينار نتيجة التراجع الملحوظ في عجز الميزان التجاري خلال ذلك العام أما العجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقد بلغ (٦.٣) % كما شهدت البطالة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلاتها حيث وصلت في نهاية (١٩٩٨) إلى (١٤.٩) % (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية).

وعلى ضوء النجاحات السابقة التي تحققت واستكمالاً لجهود التصحيح الاقتصادي للفترة (نيسان ١٩٩٩ - نيسان ٢٠٠١) وبشكل موازي تبنى الأردن خطة خمسية جديدة للأعوام (١٩٩٩ - ٢٠٠٣). تهدف إلى السير قدماً في سياسة تحرير الاقتصاد الأردني وتحفيز القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وزيادة الإنتاجية ومكافحة الفقر والبطالة. أما الأهداف الرئيسية للبرنامج فقد تمثلت بدفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل مضطرد والمحافظة على نسبة التضخم منخفضة، وتعزيز وضع الاحتياطات من العملات الأجنبية وتحقيق مزيد من الانخفاض في الرصيد القائم للدين الخارجي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة (البنك المركزي، التقرير السنوي، ٢٠٠١).

وبانتهاء هذا البرنامج لتعزيز النتائج التي تم تحقيقها فقد بدأ الأردن منذ شهر حزيران من عام (٢٠٠٢) بتطبيق برنامج آخر للتصحيح الاقتصادي انتهى به العمل في شهر حزيران من عام (٢٠٠٤).

ومن أهم النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣):

١. تحول العجز في ميزان المدفوعات إلى وفر - باستثناء عام (٢٠٠١) - بلغ نحو (٨٢٩.٢) مليون دينار في (٢٠٠٣).
٢. انخفاض العجز الكلي في الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ليصل في عام (٢٠٠٣) إلى (٢.٣) %.
٣. انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى (٧٦.٤) % في نهاية عام (٢٠٠٣).
٤. ارتفاع معدل خدمة الدين العام إلى (٢٣.١) % كذلك فقد وصلت احتياطات البنك المركزي في العملات الأجنبية في نهاية عام (٢٠٠٣) إلى نحو (٤.٧٤٠) مليون دولار.
٥. نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٠٣) إلى (٣.٣) % أما خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتوسط بنسبة (٤.٠) %.
٦. انخفاض متواصل للمستوى العام للأسعار كذلك بلغ معدل التضخم في عام (٢٠٠٣) نحو (٢.٣) % أما نسب البطالة فلا تزال مرتفعة عام ٢٠٠٣ نحو (١٤.٥) (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٣).

جدول رقم (١) هيكل النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)

السنة	إجمالي الإنفاق			النفقات الجارية			النفقات الرأسمالية		
	القيمة	معدل النمو	السنة GDP	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق
١٩٩٠	١٠٣٢.٦	٤.٠	٣٧.٤	٨٤١.٤	١٢.٢	٨١.٥	١٩١.٣	- ٢١.٣	١٨.٥
١٩٩١	١٠٩٩.٦	٦.٥	٣٧.٢	٩٠٤.٠	٧.٤	٨٢.٢	١٩٥.٦	٢.٣	١٧.٨
١٩٩٢	١٣٧٢.٥	٢٤.٨	٣٨.٠	١٠١٩.٨	١٢.٨	٧٤.٨	٣٥٢.٧	٨٠.٣	٢٥.٧
١٩٩٣	١٤١١.٦	٢.٨	٣٦.٣	١١١٩.٣	٩.٨	٧٩.٣	٢٩٢.٢	- ١٧.٢	٢٠.٧
١٩٩٤	١٥٨٧.٨	١٢.٨	٣٦.٤	١٢١١.٦	٨.٢	٧٦.٣	٣٧٦.٢	٢٨٧	٢٣.٧
١٩٩٥	١٦٩٣.٩	٦.٧	٣٥.٩	١٣٠٩.٥	٨.١	٧٧.٣	٣٨٤.٤	٢.٢	٢٢.٧
١٩٩٦	١٧٦٤.١	٤.١	٣٥.٩	١٣٥٣.٨	٣.٤	٧٦.٧	٤١٠.٣	٦.٧	٢٣.٣
١٩٩٧	١٩٦٢.٠	١٠.٧	٣٨.٠	١٥٢٤.٨	١٢.٦	٧٨.١	٤٢٧.٢	٤.١	٢١.٩
١٩٩٨	٢٠٨٧.٧	٧.٠	٣٧.٢	١٦٤٤.٦	٧.٩	٧٨.٨	٤٤٣.١	٣.٧	٢١.٩
١٩٩٩	٢٠٣٩.٥	- ٢.٣	٣٥.٤	١٦٤٣.١	- ٠.١	٨٠.٦	٣٩٦.٤	- ١٠.٥	١٩.٤
٢٠٠٠	٢٠٥٤.١	٠.٧	٣٤.٣	١٧١٨.٣	٤.٦	٨٣.٧	٣٣٥.٨	- ١٥.٣	١٦.٣
٢٠٠١	٢١٩٢.٣	٦.٧	٣٤.٦	١٧٧٨.٥	٤.١	٨١.٦	٤٠٣.٨	٢.٣	١٨.٤
٢٠٠٢	٢٢٩٦.٧	٤.٨	٣٤.٣	١٨٥٧.٩	٣.٩	٨٠.٩	٤٣٨.٨	٨.٧	١٩.١
٢٠٠٣	٢٥٤٢.٦	١٠.٧	٣٦.٠	٢٠٥٧.٢	١٠.٧	٨٠.٩	٤٨٥.٤	١٠.٧	١٩١.١
متوسط الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣	١٧٤١.٣	٧.١	٣٦.٢	١٣٨٢.٩	٧.٨	٧٩.٤	٣٥٨.٤	٦.٥	٢٠.٦

(* تم احتساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

المصدر: - البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، عدد خاص ١٩٩٦.

يشير الجدول رقم (١) إلى ارتفاع النفقات العامة خلال فترة التصحيح الاقتصادي من (١٠٣٢.٦) مليون دينار في عام (١٩٩٠) إلى (٢٠٥٤٢٦) مليون ديناراً أردني في عام (٢٠٠٣) بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط خلال هذه الفترة نحو (٧.١) % بالمقارنة مع (١٥.٤) خلال فترة السنوات العشر الماضية من (١٩٧٥ - ١٩٨٨) وقد جاء هذا النمو في النفقات العامة محصلة لنمو كل من النفقات الجارية والرأسمالية بالمتوسط نسبة (٧.٨) % و (٦.٥) % على الترتيب بالمقارنة مع نمو بلغت نسبة بالمتوسط (١٥.٩) % و (١٦.٦) % خلال الفترة التي سبقت عام (١٩٩٠) على الترتيب.

تطورات النفقات الجارية والرأسمالية:-

سجلت النفقات الجارية خلال فترة التصحيح الاقتصادية معدلات نمو معتدلة نسبياً فقط تضاعفت النفقات الجارية في عام (٢٠٠٣) مقارنة بعام (١٩٩٠) نحو (٢.٤) لتصل في عام

(٢٠٠٣) إلى (٢٠٠٥٧.٢) مليون دينار أردني عما ترتب عليه ارتفاع أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق بواقع (١٢.٠) نقطة مئوية بالمتوسط خلال فترة التصحيح الاقتصادي مقارنة بمستواها خلال الفترة التي قبل فترة التصحيح الاقتصادي خلال فترة التصحيح الاقتصادي إلى (٧٩.٤)%. وعلى صعيد النفقات الرأسمالية فقد شهدت تذبذباً واضحاً في غدها خلال فترة التصحيح الاقتصادي وقد نمت خلال هذه الفترة بالمتوسط بنسبة (٦.٥)% مقارنة مع السنوات العشر التي ما قبل عام (١٩٩٠) التي كانت بالمتوسط (١٦.٦) الأمر الذي ترتب عليه انخفاض أهميتها النسبية في إجمالي النفقات العامة والتي بلغت بالمتوسط خلال فترة التصحيح الاقتصادي نحو (٢٠.٦)%.

المطلب الثاني: التطورات المالية خلال فترة ترشيد الإنفاق الحكومي (٢٠١٢-٢٠٠٤)

منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤ كان الأردن لا يزال يخضع لبرنامج الإصلاح الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي بقي عجز الموازنة ثابتاً تقريباً عند (٢٠٠) مليون دينار وفي عام (٢٠٠٥) بعد خروج الأردن من برنامج التصحيح والإصلاح الهيكلي الذي عقده مع صندوق النقد الدولي تضاعف العجز يصل إلى (٤٨٠) مليون دينار واستمر تزايد العجز ليصل إلى (٧٠٠) مليون عام (٢٠٠٨) ومن ثم ليقفز إلى (١٤٢٠) مليون دينار عام (٢٠٠٩) أي بمقدار ربع الموازنة آنذاك. في عام ٢٠١٠ تمكنت الحكومة من تقليل العجز ليصل إلى مليار دينار من خلال سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي، وفي عام (٢٠١١) ومع وجود برنامج الإصلاح المالي وترشيد الاستهلاك الذي بدأته الحكومة وذلك بأشراف صندوق النقد الدولي الذي شدد على ضرورة ضبط الإنفاق العام مع التركيز على خفض فاتورة الدعم، حيث بلغ العجز المالي لعام (٢٠١١) (٦.٨) مليار دينار وذلك باستثناء المنح الخارجية التي تبلغ (٢.١٣٥) مليار دينار. وانطلاقاً من برنامج الإصلاح المالي وترشيد الاستهلاك الذي بدأته الحكومة عام (٢٠١١) أسفر عن ثبات حجم الإنفاق الحكومي لعام (٢٠١٢) بالمستوى نفسه لعام (٢٠١١) والبالغ (٦.٨) مليار دينار، باستثناء المنح الخارجية فقد سجل العجز في الموازنة لعام (٢٠١٢) (٤٦٣.١) مليون ديناراً أنه انخفض بشكل ملحوظ وذلك باتباع سياسات الإصلاح المالي وترشيد الإنفاق الحكومي.

جدول رقم (٢) هيكل النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢)

السنة	إجمالي الإنفاق			النفقات الجارية			النفقات الرأسمالية		
	القيمة	معدل النمو	إجمالي الإنفاق	القيمة	معدل النمو	إجمالي الإنفاق	القيمة	معدل النمو	إجمالي الإنفاق
٢٠٠٤	٣١٨٠.٥	٢٥.٠	٣٩,٣	٢٣٧٧.٨	١٥.٦	٧٤,٨	٨٠٢.٧	٦٥.٤	٢٥,٢
٢٠٠٥	٣٥٣٨.٩	١١.٣	٣٩,٦	٢٩٠٨.٠	٢٢.٣	٨٢,٢	٦٣٠.٩	٢١.٤	١٧,٨
٢٠٠٦	٣٩١٢.٢	١٠.٥	٣٥,٣	٣١١٨.١	٧.٢	٧٩,٧	٧٩٤.١	٢٥.٨	٢٠
٢٠٠٧	٤٥٨٦.٥	١٧.٢	٣٦,٤	٣٧٤٣.٩	٢٠.١	٨١,٦	٨٤٢.٦	٦.١	١٨,٤
٢٠٠٨	٥٤٣١.٩	١٨.٤	٣٣,٧	٤٤٧٣.٤	١٩.٥	٨٢,٤	٩٥٨.٥	١٣.٧	١٧,٦
٢٠٠٩	٥٩٧٥.٩	٩.٦	٣٤,٢	٤٥٨٦.٠	٢.٥	٧٦,٨	١٤٤٤.٥	٥٠.٧	٢٤,٢
٢٠١٠	٥٧٠٨.٠	-٤.٦	٣٠,٤	٤٧٤٦.٦	٣.٤	٨٣,٢	٩٠١.٤	-٣٣.٤	١٥,٨
٢٠١١	٦٧٩٦.٦	١٩.١	٣٣,١	٥٧٤٣.٣	١٨.٣	٨٤,٥	١٠٥٨.٥	١٠.١	١٥,٦
٢٠١٢	٦٨٧٨.١	١.٢	٤٢,٩	٤٤٦.٧	-٢٢.٢	٦٤,٩	٣٨٢.٠	-٦٣.٩	٥,٦
متوسط الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٤	٤٧٩٤.٦	١١.٩٦	٣٦,١	٣٤٩٨.٠	٩.٦	٧٨,٩	١١٢٧.٩	٥.٩	١٥,٦

(* احتسبت معدلات النمو والنسب من قبل الباحثة).

المصدر: وزارة المالية (البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية).

يشير الجدول رقم (٢) إلى ارتفاع النفقات العامة خلال فترة ترشيد النفقات الحكومية حيث زادت النفقات لعامة من (٣٤٨٠.٥) مليون عام (٢٠٠٤) إلى أن وصلت (٦٨٧٨.١) مليون عام (٢٠١٢) بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط خلال هذه الفترة نحو (١٢.٠) بالمقارنة مع (٧.٠) % خلال الفترة الماضية وهي من عام (١٩٩٠-٢٠٠٣) وهنا نلاحظ أنه قد نما بشكل معتدل ونلاحظ أن هذا النمو جاء بالمحصلة لنمو كل من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية أي ما نسبته للنفقات الجارية (٩.٦) أما الرأسمالية (٥.٩) وهي نسب متقاربة من الفترة التي سبقت عام (٢٠٠٣) حيث كانت في النفقات الجارية (٧.٨) والرأسمالية (٦.٥).

تطورات النفقات الجارية والرأسمالية:

سجلت النفقات الجارية في فترة ترشيد النفقات الحكومية معدلات نمو معتدلة حيث زادت النفقات الجارية (١.٨) وهو الفرق بين المتوسط للفترتين حيث وصلت في عام (٢٠١٢) إلى (٤٤٦.٧) مليون دينار أردني مما ترتب عليه ارتفاع أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق بواقع (٦٤,٩) نقطة مئوية مقارنة بفترة التصحيح الاقتصادي لتصل في فترة ترشيد النفقات العامة إلى (٧٨,٩).

أما على صعيد النفقات الرأسمالية فقد شهدت كما في الفترة الماضية تذبذباً واضحاً في نموها حيث انخفض نموها خلال هذه الفترة بالمتوسط (٥.٩) عن الفترة الماضية حيث سجلت في فترة التصحيح الاقتصادي نمو بنسبة (٦.٥)، الأمر الذي ترتب عليه انخفاضاً في أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة والتي بلغت بالمتوسط في فترة ترشيد النفقات الحكومية (٢٥,٦) مقارنة مع الفترة السابقة حيث كانت حوالي (٢٠,٦).

الفصل الرابع منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

الفصل الرابع : منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: والمتعلقة بالبيانات والتي تم الحصول عليها من نشرات البنك المركزي.

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

- المتغيرات المستقلة: المتمثلة في الإنفاق الحكومي، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الجاري، مدفوعات التحويلية ومدفوعات الفوائد.
- المتغير التابع: النمو الاقتصادي.

الاختبارات المستخدمة

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واستناداً إلى الدراسات السابقة كدراسة Alexiou(2007)، ودراسة (Toda and Yamamoto (1995)، والنظرية الكنزبية، تم تحديد متغيرات الدراسة، ومن ثم استخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برنامج (E-views)، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيح هذه الاختبارات بعد وضع نموذج الدراسة لكي تتوضح خطوات العمل لكل نموذج على حدة، وهو كالتالي:

نماذج الدراسة:

النموذج الأول (Alexiou, 2007): لقياس أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي

$$L\ GDP = \alpha + \beta_1 LCR + \beta_2 LCAP + \beta_3 LTRA + \beta_4 LINT + u$$

حيث:

L GDP لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

LCR LCAP LTRA LINT لوغاريتم كل من مدفوعات الفوائد، والمدفوعات التحويلية، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الجاري.

النموذج الثاني (Toda and Yamamoto, 1995): لقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهذا النموذج مبني على أساس نموذج الانحدار الذاتي.

$$LGT = c_0 + \sum_{i=1}^k a_{ii}LGT_{-1} + \sum_{j=k+1}^{dmax} a_{2i}LGT_{-j} + \sum_{i=1}^k Y_{i1}GDP_{t-1} + \sum_{j=k+1}^{dmax} Y_{2i}LGDPT_{-1} + \epsilon_{1t}$$

$$LGDPT = c_1 + \sum_{i=1}^k b_{1i}LGDPT_{-1} + \sum_{j=k+1}^{dmax} b_{2i}LGDPT_{-j} + \sum_{i=1}^k \phi_i LGT_{-1} + \sum_{j=k+1}^{dmax} \phi_{2i} LGT_{-j} + \epsilon_{2t}$$

حيث:

LGT LGDP : لوغاريتم كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

K : طول فترة الإبطاء

dMax : اكبر تكامل مشترك

الاختبارات المستخدمة لكل نموذج:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدت فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وتسعى الدراسة الحالية للحصول على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، لذلك تم تطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك (Co-Integration Test) الذي سيظهر

وجود علاقة طويلة الأجل أم لا، وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسبة لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser 1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها (Stock and Watson 1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي،

٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (Phillips and Perron (1988) (PP). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم اختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كالفرضية عدمية.

اختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test):

يقوم اختبار ديكي - فوللر على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U(t)$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{(t-1)} + U(t) \dots \dots \dots (1)$$

.Coefficient : β

Y_t : المتغير في الفترة t .

$Y_{(t-1)}$: المتغير في الفترة السابقة $t-1$.

ρ : معامل الارتباط من $Y_t - Y_{t-1}$.

ΔY_t : مقدار التغير في المتغير Y_t .

حيث يفترض اختبار ديكي-فوللر أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t) ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) والتي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

$$H_0: B=1$$

$$H_1: B<1$$

المعادلة (1) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاث:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{(t-1)} + \beta_t + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(القاطع والاتجاه)}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(القاطع)}$$

$$\Delta Y_t = \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(بدون القاطع والاتجاه)}$$

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، في حال كانت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية. أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى إعادة الاختبار مع أخذ الفرق الأول حتى نصل إلى حالة سكون السلسلة الزمنية (Gujarati & Porter, 2009).

اختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron)

يقوم اختبار فيليبس-بيرون على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots\dots\dots (1)$$

β : Coefficient

Y_t : المتغير في الفترة t.

Y_(t-1) : المتغير في الفترة السابقة t-1.

ρ : معامل الارتباط من Y_t - Y_{t-1}.

ΔY_t : مقدار التغير في المتغير Y_t.

حيث يفترض اختبار ديكي-فولر أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود

جذر الوحدة، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t) ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H₀) والتي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H₁) كما يلي:

$$H_0: B=1$$

$$H_1: B<1$$

المعادلة (1) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{(t-1)} + \beta t + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(القاطع والاتجاه)}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(القاطع)}$$

$$\Delta Y_t = \beta Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots\dots\dots \text{(بدون القاطع والاتجاه)}$$

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، في حال كانت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى قبول الفرضية البديلة (عدم وجود جذر الوحدة)، وبالتالي سكون السلسلة الزمنية. أما إذا كانت القيمة المطلقة لـ (t) أقل من القيمة الجدولية، عندئذ يصار إلى إعادة الاختبار مع أخذ الفرق الأول حتى نصل إلى حالة سكون السلسلة الزمنية (Gujarati & Porter, 2009).

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريثمي وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريثمي استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص (فندل، ٢٠٠٥).

اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من قبل (Engel and Granger 1987) يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين $(X_1 Y_1)$ أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان $(X_1 Y_1)$ متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يجب توفير الشرط التالي. ويلاحظ أن (U_t) متمثلاً الحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة، فاقد أشارت نتائج اختبارات استقرار البيانات إلى أن جميع متغيرات الدراسة قد استقرت عند الفرق الثاني، مما يعني تكاملها من الدرجة الثانية، أي أن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r) أو أقل من اتجاهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

(1) Trace Test:

$$\lambda_{\text{Trace}}(r) = -T \sum_{r+1}^p \ln(1 - \lambda_i)$$

(2) Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda_{\text{max}}(r, r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

P: عدد المتغيرات.

λ : القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R: عدد متجهات التكامل المشترك.

اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، لذلك حاولنا الرجوع إلى الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية لتحديد هذه المتغيرات. كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

أ. نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٣) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وبالتالي لا بد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيلبس بيرون) أن السلسلة الزمنية لمتغيرات

الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية وأشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (٣) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

المتغير	المستوى	احتمالية ADF	احتمالية PP
LGDP	عند المستوى	0.9234	0.6872
	الفرق الأول	.001	.0021
LCR	عند المستوى	0.0671	0.1203
	الفرق الأول	0.0000	0.0000
LINT	عند المستوى	0.9991	0.8743
	الفرق الأول	0.0023	0.0010
LGT	عند المستوى	0.2343	0.1923
	الفرق الأول	0.0001	0.000
LCAP	عند المستوى	0.1201	0.1322
	الفرق الأول	0.0002	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة - مخرجات برمجية E-Views

ب. نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

تشير نتائج الجدول (٤) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمتجهين وبمعنوية (5%)، وذلك حسب (Trace Test), (Max Eigen Value Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1) والدالة على وجود تكامل مشترك حيث إن عدد متجهات التكامل المشترك هو ($r=1$) عند مستوى معنوية (0.05) فإن نتائج استقرار البيانات واختبار التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.

جدول رقم (٤) اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

عدد متجهات التكامل المشترك	Eigen Value	Trace Statistic	Critical value 5%	Max Eigen Value	Critical Value 5%
None*	0.647	43.323	29.68	22.922	20.97
At Most 1	0.595124	20.400	15.41	19.919	14.07
At most 2	0.0216	0.481	3.76	0.481	3.76

* تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثة - مخرجات برمجية E-Views.

ج. نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للنموذج الأول:

يبين الجدول رقم (٥) نتائج الانحدار لمكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ويتضح من النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لكل من الإنفاق الجاري والرأسمالي والمدفوعات التحويلية على النمو الاقتصادي، وكان الأثر الأكبر للنفقات الرأسمالية تليها النفقات الجارية ثم المدفوعات التحويلية، ذا بلغت قيمة بيتا لكل منهم (٤,٣٣)، (٢,٠٦٧)، (١,٣٣٩) على التوالي، وبالتالي فإن زيادة النفقات الرأسمالية أو الجارية أو المدفوعات التحويلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو بمقدار ٤,٣٣، ٢,٠٦٧، ١,٣٣٩ على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن قيمة المعنوية لهذه المتغيرات كانت اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع كل من Dana (2011) و Al-Foul and Al-Khazli (2003) وكذلك مع النظرية الكنزوية، وبالتالي فإن مكونات الإنفاق الحكومي تعتبر محددات للنمو الاقتصادي لذلك يمكن لصانعي السياسة المالية استخدامهم لتحفيز النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمتغير مدفوعات الفوائد (β_4) فقد بينت النتائج عدم وجود أثر له على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٦٩) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر لمدفوعات الفوائد على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك أن مبالغ كبيرة تدفع كخدمات للدين الخارجي، وبالتالي لا تؤثر على الاقتصاد المحلي، ومن خلال قيمة $R^2=0.98$ يتبين أن ٠.٩٨ من التغيرات في النمو الاقتصادي سببها مكونات الإنفاق الحكومي، وبالتالي نستنتج وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

جدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	1.44	3.276	0.0002
β_1	2.067	3.724	0.003
β_2	4.331	4.894	0.000
β_3	1.339	2.831	0.015
β_4	4.992	2.001	0,069
R ²	0.98	R	0.99

المصدر: من إعداد الباحثة - مخرجات برمجية E-Views.

د. نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي للنموذج الثاني:

يبين جدول رقم (٦) نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (1995) Toda and Yamamoto، أولاً اختبار العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على الإنفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي، وبناء على قيمة الـ P-Value (0.049) يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن الإنفاق يسبب النمو الاقتصادي وهذه النتائج مفيدة لصانعي السياسة المالية حيث يستطيعوا توظيف الإنفاق الحكومي كأحد مكونات النمو الاقتصادي، ثانياً العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-vaue (0.17) قبول الفرضية العدمية أن النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق الحكومي.

جدول رقم (٦) نتائج العلاقة السببية بين الإنفاق والنمو (Granger Causality) للنموذج الثاني

From LGt to LGDP	
χ^2 Statistic	p-value
7.448	0.049
From LGDP to LGt	
4.995	0.175

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views.

النتائج:

- اختبار الاستقرارية بين إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ولكن بعد اخذ الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة
- اختبار التكامل المشترك بين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر سلوكاً متشابهاً في المدى الطويل.
- نتائج الانحدار لمكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بينت وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لكل من الإنفاق الجاري والرأسمالي والمدفوعات التحويلية على النمو الاقتصادي، وكان الأثر الأكبر للنفقات الرأسمالية تليها النفقات الجارية ثم المدفوعات التحويلية، ذا بلغت قيمة بيتا لكل منهم (٤,٣٣، ٢,٠٦٧، ١,٣٣٩) على التوالي، وبالتالي فان زيادة النفقات الرأسمالية أو الجارية أو المدفوعات التحويلية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ٤,٣٣، ٢,٠٦٧، ١,٣٣٩ على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى، إضافة إلى ذلك فان قيمة المعنوية لهذه المتغيرات كانت اقل من ٥% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع كل من Dana (2011) و Al-Foul and Al-Khazli (2003) وكذلك مع النظرية الكنزوية، وبالتالي فان مكونات الإنفاق الحكومي تعتبر محددات للنمو الاقتصادي لذلك يمكن لصانعي السياسة المالية استخدام مكونات الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمتغير المدفوعات التحويلية (β_4) فقد بينت النتائج عدم وجود أثر له على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٦٩) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر للمدفوعات التحويلية على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن مبالغ كبيرة تدفع كخدمات للدين الخارجي، لذلك لا تؤثر على الاقتصاد المحلي، ومن خلال قيمة $R^2=0.82$ يتبين أن ٠.٨٢ من التغيرات في النمو الاقتصادي سببها مكونات الإنفاق الحكومي، وبالتالي نستنتج وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أن الإنفاق يسبب النمو الاقتصادي وهذه النتائج مفيدة لصانعي السياسة المالية حيث يستطيعوا توظيف الإنفاق الحكومي كأحد مكونات النمو الاقتصادي، أما العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي فتبين من النتائج أن النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق الحكومي.

التوصيات:

- ينبغي أن يكون للاستثمار في العنصر البشري الأولوية من بين كل عناصر الإنفاق الحكومي.
- ينبغي على الحكومة أن تضمن أن النفقات الرأسمالية والجارية تدار بشكل صحيح لرفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق الحكومي لمعايير الجدوى الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

- أندراوس، عاطف وليم (٢٠١٠)، الاقتصاد الملي العام، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- ببلاوي، حازم (١٩٩٨)، دور الدولة في الاقتصاد، مصر: دار الشروق.
- بن شنب، محمد أمين (٢٠٠٦)، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر. رسالة ماجستير، المركز الجامعي.
- البناء، محمد (٢٠٠٠)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات عديدة.
- الجامع، أحمد (١٩٧٥)، المالية العامة، دمشق: دار النهضة العربية.
- حشيش، عادل أحمد (١٩٩٦)، أساسيات المالية العامة، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- حشيش، عادل احمد (١٩٨٣)، أصول المالية العامة، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- خلف فليح حسن (٢٠٠٨)، المالية العامة، عمان، الأردن: جدارا للكتاب العلمي.
- روزة، كلاوس (١٩٩٠)، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، ترجمة عدنان علي، جامعة بنغازي، ليبيا.
- السحبياني، صالح إبراهيم (٢٠٠٧)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.
- شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد (١٩٩١)، المالية العامة، الأردن جامعة عمان الأهلية.
- شكوكاني، حنان محمد خليل (٢٠٠٥)، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الصكبان، عبد العال (١٩٨٦)، مقدمة في علم المالية العامة، العراق: جامعة الموصل.
- العتيبي، ذو زاد عبد الرحمن والخشالي، منجد عبد اللطيف (٢٠٠٥)، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج.
- عثمان، سعيد عبد العزيز (٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد العام، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- عجام، هيثم صاحب (١٩٩٢)، المالية العامة، بيروت، لبنان: محمد الأغا العربي.
- عجمية، محمد عبد العزيز (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مصر: الدار الجامعية.
- العلي، عادل فليح وكداوي، طلال محمود (١٩٨٨)، اقتصاديات المالية العامة، العراق: جامعة الموصل.
- الكواز، أحمد (٢٠٠٧)، مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- مصطفى، محمد مدحت وأحمد، سعيد عبد الظاهر (١٩٩٩)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر: مطبعة الإشعاع.
- ناشد، سوزي عدلي (٢٠٠٦)، المالية العامة، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نجاد، محمد وعبد الوهاب، علي (٢٠٠٨)، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر: الدار الجامعية.
- الهيتمي، نواز عبد الرحمن والخشالي، منجد عبد اللطيف (٢٠٠٥)، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الأردن: دار المناهج.
- الوادي، محمود حسين والعزام، زكريا أحمد (٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، الأردن: دار المسيرة.
- الوادي، محمود وآخرون (٢٠٠٠)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، عمان، الأردن: دار المسيرة.
- وزارة المالية (١٩٩٦)، دليل الإيرادات والنفقات للموازنة العامة، الأردن.
- اليحيى، حسين والخريوش، حسن (١٩٩٦)، المالية العامة، عمان، الأردن: جامعة القدس المفتوحة.
- اليوسف، يوسف خليفة (٢٠١١)، لغز النمو الاقتصادي، منشورات دار السلام.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Abu Al-Fuel, Bassam and Al-Khazeli, Osama (2003). The long /run relationship between government expenditure and economic growth cases of Jordan. [Online] Available at- :<http://findarticals.com>
- Alexiou, C. (2009). Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe. **Journal of Economic and Social Research**, 11(1), 1–16.
- Chude, N. and Chude, D. (2013). Impact of government expenditure on economic growth in Nigeria. **International Journal Of Business And Management Review**, 1(4).
- Engle, Robert F. and Granger, Clive W. J. (1987). Cointegration and Errorcorrection:
- Gholamerza, Z., Majid, M. & Elahe, M. (2012). Government expenditure and GDP the case of 12 Asian developing countries. **Journal Of American Science**, 8(9).
- Musgrave, R.A. (1969). **Fiscal Systems**, London: Yale University Press.
- Musgrave, R.A. and Musgrave, B. (1988). **Public Finance in Theory and Practice**, New York: McGraw-Hill Book Company
- Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal Of Monetary Economics**,10, 139-162.
- Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**,75, 335-346.
- Representation, Estimation, and Testing. **Econometrica**, 55.
- Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical pproach**, London, Routledge.
- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of Economic Growth. **Quarterly Journal of Economics**, (LXX).
- Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators. pp.351-409, **mit press national Bureau of economic research**.
- Suliman, Ali (2014). The impact of public expenditure on economic growth in Jordan. **International Journal Of Economics And Finance**, 6(10).

Toda, H.Y. and Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated process. **Journal of Econometrics**, 66, 225-250.

Verbeck, W. S. (2000). The Nature of Government Expenditure and Its Impact on Sustainable Economic Growth. **Middle Eastern Finance and Economics Journal**, 4 (3), 25-56.

Wagner, Adolph (1893). **Grundlegung der Politischen Okonomie**, (3rd ed.).